تسعى لتحسين مناخ الاستثمار وترسيخ التوجه الخاص بكفالة فرص عادلة لمختلف الأنشطة الاقتصادية

مصر تلغي الإعفاءات الممنوحة لجهات الدولة بالأنشطة الاستثمارية بهدف دعم القطاع الخاص

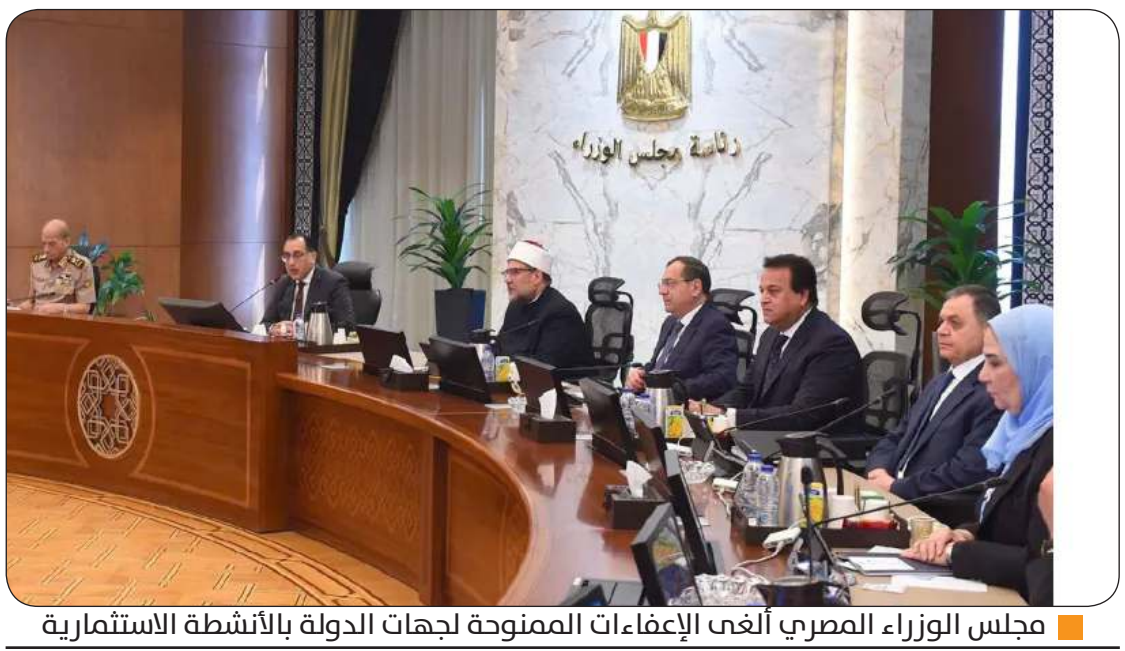

مجلس الوزراء المصري ألغى الإعفاءات الممنوحة لجهات الدولة بالأنشطة الاستثمارية

القاهرة- "وكالات" : قررت الحكومة المصرية أخيرا وبعد سنوات من الدعم المطلق، إلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية ضمن خططها الجديدة للإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد. ووافق مجلس الوزراء المصري – في بيان له الأسبوع الماضي- على مشروع قانون بإلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، في إطار حرص مصر على "تحسين مناخ الاستثمار، ودعم مشاركة القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وترسيخا للتوجه الخاص بكفالة فرص عادلة لمختلف الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية في المعاملات المالية المنظمة لها".

وبحسب البيان، فإن مواد مشروع القانون تكفل المساواة بين القطاع الخاص وبين كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وكياناتها وشركاتها أو الشركات التي تسهم في ملكيتها عند ممارسة أنشطة استثمارية أو اقتصادية، وذلك من "خلال سريان الأصل العام المنصوص عليه في قوانين الضرائب والرسوم على كلتا الطائفتين دون تمييز، وإلغاء كافة الإعفاءات الضريبية أو الرسوم، وسواء كان الإعفاء كليا أو جزئيا..".

خبراء : أي منافسة عادلة تتطلب تكافؤ الفرص للجميع وتحقيق مبدأ المساواة بين الشركات

يأتي القرار الجديد استجابة لشروط صندوق النقد الدولي الذي تضمن -لأول مرة- الاتفاق على تكافؤ الفرص بين الدولة والقطاع الخاص وتقليص دور الشركات المملوكة للدولة والجيش في اقتصاد البلاد، وفق مراقبين.

وتبنت الحكومة المصرية خطة وصفت بالـ"طموحة" من خلال وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، التي أصدرتها واعتمدتها بشكل رسمي نهاية العام الماضي، وتضمنت خطة لبيع حصص في 32 شركة مملوكة للدولة والجهود المبذولة لتحسين الشفافية، إلا أن تنفيذها هو من سيحسم نجاح البرنامج، وفق المعهد التمويل الدولي.

وبحسب وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد، فإن "وثيقة سياسة ملكية الدولة، توضح للمستثمرين دور الدولة في مختلف القطاعات كمُنظم للنشاط الاقتصادي وفق آليّات السوق، وكيفية تخارج الدولة من الأنشطة التي سيتولى القطاع الخاص الدور الأكبر فيها".

شرط نجاح القانون الجديد

قلّل رئيس شركة الاستشارات الاستثمارية "بويز إنفستمنت"، في واشنطن، شريف عثمان، من أثر مشروع القانون الجديد الذي طرحته الحكومة المصرية "ما لم يشمل القانون جميع شركات الدولة بما فيها الجيش وليس قطاع الأعمال فقط حتى يمكن القول إنه سوف يحقق الغرض الذي صدر من أجله".

واعتبر في حديثه لـ"الجزيرة نت"، أن أي منافسة عادلة تتطلب تكافؤ الفرص للجميع وتحقيق مبدأ المساواة بين الشركات إذا كانت الحكومة المصرية تريد بالفعل زيادة دور القطاع الخاص وتمكينه في استعادة دوره الذي تأثر بشكل مباشر، وهو ما تظهره التقارير الخاصة بأنشطة القطاع الخاص التي تظهر استمرار انكماشه. ورأى الخبير المصرفي أن أي استثناءات في القانون الجديد تجعله عديم الفائدة، وتفرغه من محتواه لصالح جهات معينة في الدولة.

امتيازات شركات الدولة تطيح بالقطاع الخاص

خلال السنوات القليلة الماضية حققت الشركات المملوكة للدولة -وفقا لبيانات رسمية- أرباحا قوية، قفزت بمعدلات النمو الاقتصادي لكنها ضغطت على القطاع الخاص ودفعته إلى التراجع بشكل ملحوظ.

وذكر تقرير لوكالة رويترز في يناير 2021، أنه على مدار 3 سنوات، زادت أرباح 17 شركة قابضة غير نفطية تديرها الدولة لأكثر من 4 أمثالها، في حين انحسر الاستثمار في القطاع الخاص.

وانتقد البنك الدولي -وفقا للتقرير- الدعم السخي الذي تتلقاه تلك الشركات، مثل الاستثناءات الضريبية الخاصة لكنه يؤثر على المنافسة وينتج عنه تشوهات في الأسواق، ويدفع نشاط مستثمري القطاع الخاص إلى الانحسار.

كما أظهر آخر مسح انكماش نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مصر للشهر الـ30 على التوالي في مايو/أيار الماضي متأثرا باستمرار ارتفاع التضخم وقيام الشركات بخفض الإنتاج نتيجة ضعف الطلب وتراجع المبيعات.

خطوة على الطريق

وصف أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر سابقا أحمد ذكر الله، مشروع القانون الجديد "بالخطوة الصائبة"، وقال: "هذه الخطوة هي تصحيح خطأ كبير في هيكل الاقتصاد المصري ضمن أخطاء أخرى أدت إلى النتائج الوخيمة الحالية التي تعاني منها البلاد".

البنك الدولي انتقد الدعم السخي لبعض الجهات وحذر من أن الاستثناءات الضريبية الخاصة تؤثر على المنافسة وتشوه الأسواق

وأضاف ذكر الله، في حديث للجزيرة نت، أن هذا القانون ليس مطلبا لصندوق النقد والبنك الدوليين فحسب، بل هو مطلب جميع المستثمرين المحليين، حيث كانت الشكوى من التمييز وانعدام العدالة ومنح مميزات ضريبية وجمركية لبعض جهات الدولة وبالتالي "نستطيع أن نعتبر أنها خطوة على الطريق الصحيح في إفساح المجال أمام القطاع الخاص".

لكنه استدرك بالقول: "لا يمكن الحكم بشكل كامل على القرار إلا بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون، ومعرفة نوع الإعفاءات الملغاة والجهات التي سيطبق عليها القانون".

وتابع "لكنها بداية جيدة ومبشرة ستؤتي ثمارها إذا صدقت النوايا وشمل القانون مشروعات وشركات القوات المسلحة حتى لا يخرج القانون من مضمونه".

تعزيز تنافسية الاقتصاد

وأعطت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، نصائح أساسية لمصر لتعزيز تنافسية اقتصادها -بحسب صحف محلية- على رأسها ابتعاد الدولة عن مزاحمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية من أجل تعزيز ازدهار القطاع.

وتأخرت المراجعة الأولى من الصندوق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي -والتي كان من المفترض إجراؤها في مارس/آذار الماضي- نتيجة تباطؤ مصر في إجراء بعض الإصلاحات مثل التحول إلى سعر صرف مرن بشكل مستدام، وتنفيذ برنامج لبيع عدد من الأصول من أجل جذب تدفقات من النقد الأجنبي.

وقبل أيام تعاقدت الحكومة المصرية مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ذراع مجموعة البنك الدولي لتمكين القطاع الخاص مستشارا إستراتيجيا لمساعدتها في بيع الأصول قبل أيام من انتهاء المهلة التي أعلنتها الحكومة لجمع نحو ملياري دولار من برنامج الطروحات الحكومية نهاية الشهر الجاري وعدم تحقيق النتائج المرجوة.

الصين تتوقع نمو الاقتصاد 5 % بنهاية العام وفق المستهدف

رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ

قال رئيس الوزراء الصيني، لي تشيانغ، لمندوبين في قمة المنتدى الاقتصادي العالمي في تيانجين، أمس الثلاثاء، إن نمو الاقتصاد الصيني في الربع الثاني سيتجاوز الربع الأول، ومن المتوقع أن يصل في نهاية العام إلى خمسة بالمئة وفق المستهدف.

وكان نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين سجل 3 بالمئة العام الماضي بعيدا عن الهدف الرسمي المحدد بـ 5.5 بالمئة وهو من الأبطأ منذ أربعة عقود.

وفي العام 2023 حددت الحكومة هدف النمو عند "5 بالمئة تقريبا".

وفي ظل تباطؤ الإنتاج الصناعي بسبب ضعف الطلب الخارجي والداخلي، قال لي "سنتخذ المزيد من الإجراءات العملية والفعالة لتعزيز الطلب المحلي وتنشيط السوق ودعم التنمية المنسقة... وتعزيز الانفتاح بشدة على العالم الخارجي".

لكن محللين خفضوا توقعاتهم للنمو الاقتصادي الصيني لبقية العام.

وقلص العديد من البنوك الكبرى توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لثاني أكبر اقتصاد في العالم لعام 2023 بعدما جاءت بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة لشهر مايو أقل من التوقعات.

وأشارت هذه البنوك إلى أن بكين ستحتاج إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم التعافي الاقتصادي البطيء بعد جائحة كوفيد.

ونما الناتج المحلي الإجمالي للصين 4.5 بالمئة على أساس سنوي في الربع الأول من العام، لكن القوة الدافعة تراجعت بشدة منذ ذلك الحين. ورغم ذلك، يتوقع العديد من المحللين أن يتفوق النمو في الربع الثاني عن الفترة نفسها من العام الماضي عندما أدت جائحة كورونا إلى تعطيل النشاط الاقتصادي.

ويواجه ثاني أكبر اقتصاد عالمي صعوبات عدة، فالانتعاش المأمول بعد جائحة كوفيد إثر رفع القيود الصحية نهاية العام 2022 يعاني تباطؤا في الأسابيع الأخيرة وصعوبات في بعض القطاعات.

ويلقي عبء الديون المفرطة في قطاع العقارات أحد أهم دعائم النمو، وتراجع الاستهلاك في ظل عدم يقين في سوق العمل والتباطؤ الاقتصادي العالمي و تأثيره على الطلب، بثقلها على الاقتصاد الصيني.

بغية تحفيز النشاط، عمد المصرف المركزي في الأسابيع الأخيرة إلى خفض نسب الفائدة في وقت يدعو فيه الكثير من خبراء الاقتصاد إلى إقرار خطة انعاش.

إلا أن السلطات تستبعد هذا الخيار حتى الآن على ما يبدو، مفضلة تدابير محددة.

أكد على الرغبة في أن تقطع الهيئات المالية الأوروبية علاقاتها بأصولها الروسية

«المركزي» الأوروبي يستهدف تسريع خروج بنوك منطقة اليورو من روسيا

مقر المركزي الأوروبي

أكد رئيس مجلس الإشراف في البنك المركزي الأوروبي أندريا إنريا، أمس الثلاثاء، أن البنك يريد من بنوك منطقة اليورو تسريع خروجها من روسيا، نظرا لزيادة المخاطر فيما يتعلق بالسمعة والقانون والمالية.

ويكرر إنريا هذه التعليقات منذ شهور ويقول إنه يأمل في أن تقطع الهيئات المالية الأوروبية علاقاتها بأصولها الروسية، لكن هذا الأمر اكتسب الأمر أهمية جديدة بعد تمرد مجموعة فاغنر العسكرية الخاصة الذي استمر 24 ساعة يوم السبت وسلط الضوء على هشاشة الأوضاع السياسية في روسيا.

وقال إنريا في خطاب موجه إلى أعضاء البرلمان الأوروبي "حث مجلس الإشراف بالبنك المركزي الأوروبي هذه البنوك على تسريع استراتيجيات تقليص الأعمال والخروج من خلال اعتماد خرائط طريق واضحة وتقديم تقارير بانتظام إلى الهيئات الإدارية الخاصة بها وإلى مجلس الإشراف المصرفي بالبنك المركزي الأوروبي حول تنفيذ هذه الخطط"، وفق رويترز.

وذكرت رويترز الشهر الماضي أن مصرف رايفايزن بنك إنترناشونال النمساوي، أحد بنوك منطقة اليورو الأكثر ارتباطا بروسيا، كثف تحركاته لتسليم وحدته الروسية للمساهمين وسط ضغوط متزايدة للقيام بذلك.

قال الرئيس التنفيذي للبنك يوهان ستروبل إنه كان يعمل "بكامل طاقته" على إيجاد حل.

التقرير أكد أن غالبية القطاعات تتوقع تراجع عمليات التصدير خلال الأشهر الثلاثة المقبلة

توقعات الصادرات الألمانية تتراجع بشكل ملحوظ في يونيو

ميناء للصادرات الألمانية

أظهر استطلاع أجراه معهد إيفو الألماني، أمس الثلاثاء، أن معنويات صناعة الصادرات الألمانية تدهورت بشكل ملحوظ في يونيو.

وتراجع مؤشر إيفو الألماني لتوقعات الصادرات إلى سالب 5.6 نقطة في يونيو نزولا من مستوى نقطة واحدة بالإيجاب في مايو/أيار، ويعد هذا أدنى مستوى له منذ نوفمبر عام 2022.

وقال كلاوس فولرابي رئيس قسم الاستطلاعات في المعهد "بالإضافة إلى ضعف الطلب بالسوق المحلي فإننا في الوقت الراهن نلحظ عددا أقل في الطلبات من الخارج.. هذه أنباء سيئة لاقتصاد صادرات ألمانيا".

وجاء في تقرير صادر عن المعهد أن غالبية القطاعات تتوقع تراجع الصادرات خلال الشهور الثلاثة المقبلة، باستثناء قطاعي الملابس وصناعة المشروبات اللذين يتوقعان نموا كبيرا.

ولم تتراجع فحسب توقعات الصادرات في يونيو/حزيران إذ أن مؤشر إيفو لمناخ الأعمال أظهر أمس الاثنين أن معنويات قطاع الأعمال الألماني تراجعت للشهر الثاني على التوالي، مما يشير إلى أن أكبر اقتصاد في أوروبا يواجه معركة شاقة للتخلص من الركود.